



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

كلمة السيد رئيس الحكومة
جلسة المساءلة الشهرية بمجلس النواب

حول موضوع: "دور منظومة التربية والتكوين في بناء المغرب الصاعد،
الاختيارات الحكومية والآفاق"

مجلس النواب، الإثنين 8 يونيو 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس النواب المحترم
السيدات والسادة الوزراء المحترمين
السيدات والسادة النواب المحترمين

أتشرف أن أقف أمام مجلسكم الموقر، تطبيقاً لأحكام الفصل 100 من الدستور،
للإجابة على أسئلة السيدات والسادة البرلمانين حول قضية تحظى باهتمام وطني
واسع وتشكل إحدى أولويات العمل الحكومي.

وأقدم بالشكر إلى مجلسكم الموقر على اختيار "دور منظومة التربية والتكوين في
بناء المغرب الصاعد، الاختيارات الحكومية والآفاق" موضوعاً لهذه الجلسة
الدستورية الشهرية،

وهي حصيلة تستند إلى رؤية حكومية واضحة وإصلاحات عميقة وجوهرية تروم
النهوض بمنظومة التربية والتكوين ببلادنا.

كما أن هذه الإصلاحات تستمد مرجعيتها الأساسية من التوجيهات الملكية السامية التي ما فتئ جلالته الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، يؤكد عليها منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، والتي جعلت من قضية التعليم إحدى الأولويات الوطنية الكبرى لبناء مغرب التقدم والكرامة، كما يريده جلالته الملك.

وفي هذا السياق، شدد صاحب الجلالة في خطاب العرش لسنة 2015 على أن: "... يظل التعليم عماد تحقيق التنمية، ومفتاح الانفتاح والارتقاء الاجتماعي، وضمانة لتحسين الفرد والمجتمع من آفة الجهل والفقر ومن نزوعات التطرف والانغلاق." (انتهى منطوق الخطاب الملكي السامي).

ويجد هذا التوجيه الملكي السامي صدها المباشر في مقاصد وأهداف القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وما تضمنه من مرتكزات لإرساء مدرسة عمومية قادرة على تأهيل الرأسمال البشري وترسيخ مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية لفائدة جميع أبناء المغاربة.

أمام هذا الطموح الوطني الكبير، كانت الحكومة التي أشرف بقيادتها أمام مسؤولية حقيقية لإعادة الثقة إلى المدرسة المغربية. وهو التحدي الذي جعلناه خيارا استراتيجيا ضمن برنامجنا الحكومي، والتزاما واضحا تعاقدا بشأنه مع المواطنين والمواطنين خلال هذه الولاية الحكومية.

وفي إطار حرصها على مواصلة التنزيل الفعلي لخارطة الطريق 2022-2026، جعلت الحكومة من الموسم الدراسي الحالي محطة حاسمة لاستكمال مختلف الأوراش الإصلاحية المفتوحة، وفي مقدمتها استعادة جاذبية المدرسة العمومية وترسيخ مكانتها كفضاء للتميز والارتقاء الاجتماعي.

كما تواصل الحكومة جهودها من أجل تكريس مدرسة عمومية ذات جودة، تضمن تكافؤ الفرص بين جميع التلميذات والتلاميذ، بمختلف مستوياتهم التعليمية وفي كافة جهات وأقاليم المملكة، بما يعزز الإنصاف المجالي والاجتماعي داخل المنظومة التربوية.

وفي هذا السياق، بلغ عدد التلميذات والتلاميذ المتمدرسين بالتعليم العمومي خلال الموسم الدراسي الحالي حوالي 7 ملايين تلميذ وتلميذة، من بينهم 730.000 تلميذ التحقوا لأول مرة بالمدرسة العمومية، **بزيادة بلغت 7,4%** مقارنة بالموسم الماضي، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة للأسر المغربية في المدرسة العمومية.

ويستفيد هؤلاء التلاميذ من التأطير التربوي لأزيد من 299.000 أستاذة وأستاذ بمختلف الأسلاك التعليمية، داخل شبكة تربوية تضم أكثر من 12.441 مؤسسة تعليمية، منها 8.491 مؤسسة ابتدائية، من بينها 349 مدرسة جماعية، و2.337 مؤسسة للتعليم الإعدادي، و1.674 مؤسسة للتعليم الثانوي التأهيلي.

كما يحق لنا أن نسجل بكل اعتزاز المنحى التصاعدي الذي يشهده ورش تعميم التعليم الأولي، حيث تجاوزت نسبة التعميم خلال الموسم الدراسي 2025-2026 **عتبة 80%**، بما يفوق 985.000 طفل، في خطوة نوعية نحو تحقيق الإنصاف منذ المراحل الأولى للتمدرس.

وفي الإطار نفسه، تم تعزيز العرض التربوي من خلال إحداث أكثر من 11.000 قسم جديد للتعليم الأولي العمومي، بما يساهم في توسيع الولوج وتحسين ظروف الاستقبال والتأطير.

ومن المؤشرات الإيجابية كذلك، الحكامة المتقدمة التي بات يعرفها قطاع التعليم الأولي، خاصة بعد اعتماد منهجية جديدة في اختيار الجمعيات الشريكة وتفاذي تشتتها، مما مكن من الانتقال من 1.133 جمعية سنة 2021-2022 إلى 235 جمعية محلية خلال الموسم 2024-2025، بما يضمن مزيدا من النجاعة والشفافية وجودة التدبير.

وتواصل الحكومة، في هذا الإطار، الحرص على صرف مستحقات الجمعيات ومربيات ومربي التعليم الأولي داخل الآجال المحددة، وفق آليات تتبع دقيقة ومنتظمة من طرف المصالح المختصة، بما يضمن استقرار هذا الورش الحيوي واستدامة نتائجه.

ولا يفوتني التأكيد على أن هذه النتائج ما كانت لتتحقق لولا المجهود المالي غير المسبوق الذي خصصته الحكومة لقطاع التعليم، حيث عرفت ميزانية القطاع خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2026 نموا تجاوز 68%، منتقلة من 58 مليار درهم سنة 2021 إلى 99 مليار درهم سنة 2026، وهو ما يجسد بوضوح المكانة المركزية التي يحتلها التعليم ضمن أولويات العمل الحكومي باعتباره استثمارا استراتيجيا في مستقبل الأجيال الصاعدة وفي تنمية بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الحكومة، ومنذ مباشرتها لمهامها، كانت واعية تمام الوعي بأن المدرسة العمومية في حاجة إلى وقفة مسؤولة، وتشخيص موضوعي، وإرادة إصلاحية حقيقية تستجيب لتطلعات المغاربة وانتظاراتهم.

وكان لزاما علينا أن نقدم جوابا وطنيا صريحا ومسؤولا عن تحديات جوهرية لم تعد تحتل التأجيل أو التردد، بالنظر إلى ما يمثله التعليم من ركيزة أساسية في بناء الدولة الاجتماعية بكل أبعادها.

أي تعليم عمومي نريد لأبنائنا؟... وما هي الكلفة الحقيقية لتأخر إصلاح منظومتنا التربوية؟... وهل نملك فعلا الإرادة والعزيمة اللازمين للمضي قدما نحو بناء مدرسة عمومية تواكب طموحات المغرب الصاعد وتستجيب لانتظارات أجياله المقبلة؟

وانطلاقا من هذا الوعي الجماعي بحجم التحديات المطروحة، قدمت الحكومة منذ بداية ولايتها خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة، باعتبارها إطارا إصلاحيا متكاملًا يرتمي إحداث تحول حقيقي داخل المنظومة التربوية.

وقد جاءت هذه الخارطة ثمرة نقاش وطني واسع ومشاورات معمقة ومسؤولة ساهم فيها مختلف الفاعلين التربويين والشركاء المعنيين، بهدف بناء مدرسة مغربية جديدة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية: التلميذ، ... والأستاذ، ... والمؤسسة التعليمية.

كما حددت هذه الخارطة أهدافا واضحة وقابلة للقياس والتنفيذ، ترمي إلى تحسين التعلم والمكتسبات الأساسية لدى التلاميذ، والحد من ظاهرة الهدر المدرسي، باعتبارهما من أبرز التحديات التي واجهت المدرسة المغربية خلال السنوات الماضية.

وفي الآن ذاته، جعلت الحكومة من الارتقاء بأوضاع الأسرة التعليمية والتربوية أولوية مركزية، من خلال تعزيز التكوين والتحفيز وتحسين ظروف العمل، بما يعيد الاعتبار للأستاذ ويعزز مكانته داخل المجتمع.

كما التزمنا بمواصلة تأهيل المؤسسات التعليمية وتطوير بنياتها وتجهيزاتها، سواء بالمجال الحضري أو القروي، بما يضمن توفير بيئة مدرسية لائقة ومحفزة على التعلم والنجاح.

لقد كان الهدف الجامع لخارطة الطريق الحكومية هو ترسيخ الديمقراطية داخل المدرسة العمومية بمفهومها الواسع والشامل؛ ديمقراطية تقوم على المساواة بين

جميع العاملين بالقطاع، وعلى توفير عرض تربوي متكافئ ومتوازن في مختلف جهات وأقاليم المملكة.

فالديمقراطية الحقيقية في التعليم لا تقتصر على الولوج إلى المدرسة، بل تمتد إلى ضمان الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص لكل تلميذة وتلميذ، كيف ما كان موقعه الاجتماعي أو الجغرافي.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا، منذ اليوم الأول لتحملنا مسؤولية تدبير الشأن العام، واعيّن بحجم التراكمات والإكراهات التي كانت تعاني منها المنظومة التعليمية الوطنية، وفي مقدمتها استمرار نسب الهدر المدرسي، والصعوبات المرتبطة بتمكن التلاميذ من اكتساب التعلّيمات الأساسية والكفايات الضرورية خلال مختلف مراحل تدرّسهم.

وأمام هذه التحديات، أدركت الحكومة أن إصلاح المدرسة العمومية لم يعد يحتمل مزيداً من التأجيل، وأن بلادنا في حاجة إلى نقلة نوعية حقيقية تواكب طموحات مغرب المستقبل وتؤسس لمدرسة قادرة على ضمان الجودة والإنصاف والارتقاء الاجتماعي.

ومن هذا المنطلق، أطلقت الحكومة مشروع مؤسسات الريادة باعتباره أحد أهم الأوراش الإصلاحية التي تحمل تصوراً متكاملًا لتجديد المدرسة العمومية، ووفرت له مختلف الإمكانيات البشرية والمالية والبيداغوجية الكفيلة ببلوغ الأهداف المسطرة، في أفق تعميم هذا النموذج على الصعيد الوطني.

ويقوم هذا الإصلاح الشامل على استهداف مختلف مكونات العملية التعليمية، من تلميذ وأستاذ ومؤسسة تعليمية، من خلال اعتماد مقاربات تربوية حديثة ومبتكرة، وفي مقدمتها منهجية التدريس وفق المستوى المناسب (TARL)، إلى جانب تحسين ظروف الاستقبال داخل المؤسسات التعليمية، وتوفير التجهيزات والوسائل الرقمية والموارد البيداغوجية الضرورية لإنجاح هذا الورش.

وللتدليل على الدينامية التي يعرفها هذا المشروع، أذكر أن مؤسسات الريادة انتقلت من تجربة نموذجية شملت 626 مؤسسة ابتدائية فقط خلال الموسم الدراسي 2023-2024، إلى 4.626 مؤسسة خلال الموسم الحالي،

تستقبل ما يقارب مليوني تلميذة وتلميذ، وهو ما يعكس الثقة المتزايدة في هذا النموذج الإصلاحي ونجاعته الميدانية.

كما واكب هذا التوسع برنامج واسع لتأهيل الموارد البشرية، حيث استفاد أكثر من 80.000 أستاذ وأستاذة و960 مفتشاً تربوي من تكوينات متخصصة مرتبطة بمنهجية ومقتضيات مشروع مؤسسات الريادة. وفي الإطار نفسه، تم العمل على تأهيل مختلف هذه المؤسسات وتحسين ظروف الاستقبال بها،

إلى جانب تطوير البوابة الرقمية **Portail Riada** كفضاء مرجعي للاطلاع على المستجدات والموارد والتكوينات الخاصة بالمشروع، فضلاً عن توفير حواسيب محمولة لفائدة الأساتذة والمديرين وتعزيز انخراط أسر التلاميذ عبر لقاءات دورية لتتبع مسار أبنائهم الدراسي

وقد حرصت الحكومة على تتبع هذا المشروع بشكل مستمر ودقيق، من خلال تقييم منتظم للمقاربات البيداغوجية المعتمدة وقياس أثرها على مستوى التحصيل الدراسي.

وفي هذا الإطار، أكدت مختلف المعطيات الميدانية تسجيل تحسن ملموس في أداء التلاميذ من المستوى الثاني إلى المستوى السادس ابتدائي، حيث تضاعفت النتائج أربع مرات في مادة الرياضيات، ومرتين في اللغة العربية، وثلاث مرات في اللغة الفرنسية.

كما أبانت مختلف التقييمات المنجزة من طرف المؤسسات الوطنية والهيئات المستقلة عن الأثر الإيجابي الواضح لمؤسسات الريادة على مستوى التعلّيمات والمكتسبات الأساسية للتلاميذ،

حيث أظهرت النتائج أن تلاميذ هذه المؤسسات يلجون السلك الإعدادي وهم يتوفرون على أفضلية أكاديمية تصل إلى 10 نقاط إضافية مقارنة بأقرانهم.

وسجلت النتائج كذلك تحسن كبير في التحكم بالكفايات الأساسية بفضل برامج الدعم والمعالجة التربوية، حيث ارتفعت نسبة التحكم في هذه الكفايات من 11% خلال الاختبار القبلي إلى 45% خلال الاختبار البعدي.

أما على مستوى التقييمات النهائية، فقد بلغت نسبة الإجابات الصحيحة في مختلف المواد والمستويات 59% لدى تلاميذ مؤسسات الريادة، مقابل 37% فقط لدى عينة المقارنة بالمدارس الابتدائية العادية، وهو ما يؤكد باللمس الأثر الإيجابي لهذا النموذج الإصلاحي وقدرته على تحسين جودة التعليم والرفع من فرص النجاح المدرسي.

وعلى صعيد مختلف، فقد شكل الهدر المدرسي ظاهرة مقلقة خلال السنوات الماضية، لا سيما على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي، ونتيجة طبيعية لتراكمات اجتماعية واقتصادية وتربوية، وتفاقم الفوارق بين الجهات والمجالات التربوية.

لذلك وضعت الحكومة إشكالية الهدر المدرسي في صلب الإصلاح التربوي، وأولوية مركزية تحتاج إلى تصور شامل يقطع مع كل الظواهر السابقة.

هذا التصور تمت بلورته من خلال نموذج إعداديات الريادة في مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي العمومي، وهي تجربة أطلقتها الحكومة خلال السنة الماضية بمقاربة تشاركية مع مختلف المتدخلين التربويين.

كما تعتمد على طرق تربوية مبتكرة وحديثة، ساهمت في تعزيز فرص نجاح التلاميذ في السلك الإعدادي، وتحفيزهم على الانضباط والاجتهاد وتنمية قدراتهم، بالإضافة إلى تحسين الظروف والشروط المادية لمختلف الفاعلين في إعداديات الريادة. وفي نفس الوقت، يرتكز برنامج إعداديات الريادة على 4 محاور أساسية:

- ◆ أولاً : مواكبة وإعداد وتنفيذ مشروع المؤسسة المندمج
- ◆ ثانياً : توفير معالجة وقائية ودعم ومواكبة شخصية للتلاميذ
- ◆ ثالثاً : مواكبة الأساتذة وتمكينهم من الممارسات البيداغوجية الناجعة
- ◆ رابعاً : تعزيز تفتح التلاميذ ونموهم الذاتي من خلال الأنشطة الموازية والرياضية.

والجدير بالذكر في هذا المقام، أن الحكومة تواصل مسار تعميم هذا النموذج، حيث بلغ عدد إعداديات الريادة خلال هذا الموسم ما مجموعه 786 إعدادية، وهو ما يمثل 30% من مجموع إعداديات التعليم العمومي ببلادنا.

تضم 700.000 تلميذة وتلميذ، كما تم تكوين أزيد من 41.000 أستاذ وأستاذة، و700 مفتش، و780 إطارا للتوجيه داخل إعداديات الريادة على الصعيد الوطني.

ومن المنتظر أن يتم خلال الموسم الدراسي المقبل (2026-2027) بلوغ ما مجموعه 1363 إعدادية للريادة بحوالي مليون و138 ألف تلميذة وتلميذ (تقريبا 56% من مجموع تلاميذ السلك الإعدادي).

وفي نفس السياق، تؤكد المعطيات الرسمية على تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، والتي تسير في اتجاه تقليل نسب الهدر المدرسي في السلك الإعدادي. إذ تمكنت هذه الحكومة بفضل الإجراءات المتخذة على مستوى إعداديات الريادة، من خفض معدل الانقطاع عن الدراسة من 8.4% خلال الموسم الدراسي 2023-2024 إلى 4.45% خلال الموسم الدراسي 2024-2025.

في الوقت الذي سجل فيه، في 230 إعدادية رائدة، انخفاض تجاوز 50% من نسب الهدر المدرسي، وهو ما يؤكد بالملموس ضرورة استكمال مسار تعميم هذا النموذج على الصعيد الوطني.

كما لا تفوتني هذه المناسبة الدستورية، للتنويه بالمجهودات الحكومية التي ساهمت في تسجيل ارتفاع مهم في عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الإعدادي، والتي انتقلت من 50% سنة 2000 إلى 90% سنة 2024.

ولا شك أن الرؤية المبتكرة لإعداديات الريادة تساهم بشكل واضح في بلوغ مسارات متميزة لفائدة تلاميذ السلك الإعدادي، خاصة بعد تفعيل وتعزيز المقاربة الوقائية القائمة على تعميم خليات اليقظة في كل إعداديات الريادة، وذلك بهدف رصد حالات التلاميذ المهددين بالانقطاع عن الدراسة ومواكبتهم بشكل متحكم فيه.

حسب خصوصيات كل تلميذ على حدة، من قبيل الدعم النفسي، والدعم الاجتماعي، والدعم التربوي، وأخيرا المشاركة في الأنشطة الموازية والرياضية داخل هذه المؤسسات. بالإضافة إلى خلق مسارات جديدة تضمنها مدارس الفرصة الثانية الجيل الجديد، وذلك بعد استنفاد كل السبل والإمكانات المتاحة للاحتفاظ بالتلاميذ داخل السلك الإعدادي والثانوي.

فهذه التجربة ليست ترفا تربويا، بل ضرورة إنسانية واجتماعية لضحايا الهدر المدرسي، والتزاما حكوميا بضرورة إدماجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. فقد استطاعت الحكومة خلال السنوات الماضية تحقيق مكاسب مهمة داخل مدارس الفرصة الثانية، وذلك عبر إدماج ما مجموعه 35.000 مستفيد ومستفيدة،

ومن شأن كل هذه الإجراءات أن تكون لها انعكاسات جدا إيجابية، من خلال الحد مستقبلا من تزايد أعداد شباب (NEET)، أي المتواجدين خارج منظومة التعليم أو التدريب أو التكوين المهني، وهي الظاهرة المجتمعية التي تشكل ثقلا وتحديا كبيرين أمام مستقبل بلادنا على غرار مجموعة من الدول بالعالم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

تسجل الحكومة بكثير من الجدية والمسؤولية، التطور النوعي الذي تعرفه البنية التحتية التربوية خلال هذه الولاية الحكومية، فخلال الفترة المنتظمة ما بين 2022-2025، تمكنت هذه الحكومة من إحداث ما مجموعه 758 مؤسسة جديدة بمختلف الأسلاك التعليمية، تركزت أغلبها في العالم القروي، مع التذكير أنه خلال الموسم الدراسي الحالي تم إحداث 169 مؤسسة تعليمية جديدة. وبالنظر للأدوار الاجتماعية التي تحققها المدارس الجماعية، ومساهمتها في تقليل الفوارق المجالية للوصول إلى التعليم، استطاعت الحكومة تحقيق قفزة نوعية في هذا المجال، حيث انتقلت هذه المدارس من 226 خلال سنة 2021 إلى 349 مدرسة جماعية خلال الموسم الدراسي الحالي.

كما عملنا على توسيع برنامج تأهيل الحجرات والأقسام الدراسية داخل 5000 مؤسسة تعليمية، والتي شملت التجديد في البنيات، وتحديث التجهيزات والمعدات البيداغوجية والتربوية.

هذا المجهود الحكومي خلال هذه الولاية ساهم بشكل واضح وملحوس في تقليل نسب الاكتظاظ، والتي انتقلت من 9,4% إلى 5,7%، وذلك بفضل مقاربات تعتمد على التخطيط الدقيق **micro planification** وحل حالات الاكتظاظ الشديد التي كانت تعاني منها الأقسام والمؤسسات التعليمية.

مع العلم أن الحكومة ساهمت في تحسين وضعية الأقسام المشتركة والأقسام متعددة المستويات، حيث انتقلت نسب الاكتظاظ في السلك الابتدائي من 6,5% سنة 2021-2022 إلى 1,3% خلال الموسم الدراسي الحالي. كما تم تقليل نسب الاكتظاظ في السلك الإعدادي من 19,3% سنة 2022 إلى 10,29% برسم الموسم الدراسي 2025-2026.

ومن المرتقب خلال الموسم الدراسي المقبل (2026-2027)، تقليل هذه النسبة إلى 1% في التعليم الابتدائي، وأقل من 5% في السلك الإعدادي والثانوي.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الحكومة، ومن باب مسؤوليتها السياسية والتربوية، تعاملت مع مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من رؤيتنا للدولة الاجتماعية في شموليتها. لذلك عملنا على تجميع مختلف برامج الدعم الموجه للقطاع، وجعل إمكانات الدولة آلية لمواجهة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. وفي هذا الإطار، شكل الدعم الاجتماعي ركيزة محورية في تعزيز التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي خصوصاً في العالم القروي، حيث تمكنت هذه الحكومة من توسيع برامج الدعم لتحفيز الأسر على الاستمرار في تمدرس أبنائها.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بإدراج التعويضات العائلية ضمن منظومة الدعم الاجتماعي المباشر، حيث انتقل مجموع التلاميذ المستفيدين من الدعم الاجتماعي المباشر من 2 مليون و700 ألف تلميذ (2024-2025) إلى ما يناهز 3 مليون و400 ألف تلميذ (2025-2026)، من بينهم مليون و900 ألف بالعالم القروي.

أما بخصوص الاستفادة من الداخلات، فقد تم تسجيل تطور مهم في عدد التلاميذ المستفيدين من هذه الخدمة، والتي انتقلت من 126.000 سنة 2022 إلى حوالي 200.000، منها 163.000 بالعالم القروي.

وارتفاع عدد المستفيدين من خدمات الإطعام المدرسي التي بلغت 75.000 تلميذ، من ضمنهم 69.000 بالعالم القروي، وتسجيل كذلك مجهود وطني كبير فيما يتعلق بالنقل المدرسي الذي تجاوز 700.000 تلميذ مستفيد، من بينهم 600.000 بالوسط القروي.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

إن الحكومات السياسية التي تحترم نفسها، وتقدر مسؤولياتها، تدرك جيدا أن الإصلاح الشمولي لقطاع التربية والتكوين يستلزم انخراط الفاعلين فيه، وعلى رأسهم الموارد البشرية العاملة بالقطاع.

حيث حرصنا على توفير المناصب المالية الضرورية لرفع هذه التحديات، فقد تميزت الفترة الممتدة من 2021-2025، بإحداث ما مجموعه 109.000 منصب مالي خصصت لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي، من بينها 99.450 منصبا لتوظيف أطر التدريس.

وإذا كان من عنوان بارز للإصلاحات التعليمية التي باشرتها الحكومة خلال هذه الولاية، هو إنصاف رجال ونساء التعليم. إنصاف لم يخضع لمنطق سياسي، بل هو إرادة منا لحل جميع الملفات العالقة التي تمس هذه الفئة المناضلة التي تضم أزيد من 330.000 موظف وموظفة في القطاع.

إنصاف حكومي، والتزام وطني لطبي ملف المتعاقدين الذي شكل كابوسا اجتماعيا واقتصاديا لأزيد من 115.000 متعاقد منذ سنة 2016، بتكلفة إجمالية فاقت 2 مليار و400 مليون درهم.

توحيد جميع الفئات الإدارية والتربوية بعد إقرار النظام الأساسي الخاص بموظفي التربية الوطنية، بما يحمله هذا النظام من دلالات الاعتراف والإنصاف، ورد الاعتبار لرجال ونساء التعليم.

وجرأة سياسية غير مسبقة في تفعيل 1500 درهم كزيادة عامة في الأجور لفائدة العاملين بالقطاع، بكلفة مالية بلغت 5 مليارات درهم. وسيسجل التاريخ بكل معاني الفخر والاعتزاز، ترقية 22.000 أستاذ في التعليم العمومي إلى درجة خارج السلم "hors échelle".

مع تسجيل إجراء استثنائي غير مسبوق في تاريخ الحكومات المغربية منذ الاستقلال، حيث شملت هذه الترقية، لأول مرة، 14.700 من رجال ونساء التعليم في السلك الابتدائي. كما قمنا كذلك بصرف التعويضات التكميلية لفائدة 110.000 موظف وموظفة بالقطاع، بكلفة مالية تجاوزت مليار درهم،

وتنظيم مباراة الترقية بالاختيار لأزيد من 12.000 برسم سنة 2022، والتي فاقت كلفتها المالية 2 مليار درهم. وللتذكير فقط، فإن كلفة الأجور انتقلت من 48 مليار درهم برسم سنة 2021 إلى حوالي 78 مليار درهم برسم سنة 2026.

فهذه المكتسبات المحققة ليست وليدة الصدفة، بل هي قناعة حكومية راسخة في أدوار رجال ونساء التعليم، وتعبير واضح عن إرادة مشتركة وعلاقات متينة تجمعنا بالمركزيات النقابية،

والتي كرستها مختلف جولات الحوار الاجتماعي القطاعي منذ إنطلاقه سنة 2022، وهو ما انعكس إيجابا على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الهيئات التعليمية.

وفيما يخص جانب تكوين الأساتذة، فقد أصبح سلك الإجازة في التربية يشكل رافعة فعالة لإعداد وتأهيل الأطر التربوية، حيث يتمتع خريجوه بحظوظ نجاح تفوق غيرهم بما يتراوح بين 3 و 4 مرات في مباريات الولوج إلى مهنة التدريس. وذلك وفق ما أكدته دراسة للبنك الدولي، شملت حوالي 768.000 مترشحا خلال الفترة الممتدة بين 2021 و 2025،

وقد سجل السلك نتائج متميزة في سنة 2025، إذ بلغت أفضلية خريجيه 3,94 مرة في التعليم الابتدائي و 4,33 مرة في التعليم الثانوي مقارنة بباقي المترشحين. كما شهد توسعا غير مسبوق بعد الاتفاقية الثلاثية لسنة 2022، حيث ارتفع عدد المترشحين في سلك الابتدائي من 353 سنة 2021 إلى 4.915 سنة 2025 (أي 14 ضعفا)، وفي سلك الثانوي من 810 إلى 7.135 مترشحا (أي 9 أضعاف)، مسجلا نموا إجماليا بنسبة 123% بين سنتي 2024 و 2025.

وتبرز أهمية هذه النتائج في كونها تؤكد قدرة سلك الإجازة في التربية على تحقيق معادلة صعبة تتمثل في التوسع الكمي مع الحفاظ على الجودة وتحسين الأداء، مما يجعله نموذجا ناجحا لإعداد المدرسين ودعامة أساسية لتنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وهو الذي شكل أحد أهم التعهدات الحكومية في هذا الصدد، الهدف من ذلك جعل مهنة التدريس، اختيارا مهنيا لدى الشباب، ما يؤكد ارتفاع الطلبات لولوج هذا السلك، من خلال توافد أزيد من 500.000 مترشح سنويا.

رجال ونساء التعليم، أنتم اليوم في قلب معركة بناء مغرب الإنصاف وتكافؤ الفرص، معركة بناء المواطن المغربي القادر على مواجهة التحديات المستقبلية، رجال ونساء التعليم ليسوا شركاء في الإصلاح التربوي الذي نقوده بكل عزيمة وإصرار فقط، بل شركاء حقيقيون في بناء المغرب الصاعد وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

فشكرا لكم مرة أخرى على مجهوداتكم، ونبل رسالتكم لصناعة المستقبل في ظل الأمن والاستقرار الذي تنعم به بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

اليوم، وبعد سنوات من العمل المتواصل، يمكننا أن نقول بكل ثقة إن المدرسة العمومية المغربية دخلت مرحلة جديدة؛ مرحلة استعادة الثقة، ومرحلة تحسين التعلّيمات، ومرحلة رد الاعتبار لرجال ونساء التعليم، ومرحلة توسيع الإنصاف وتكافؤ الفرص بين جميع أبناء المغاربة.

وإذا كانت الطريق ما تزال تتطلب المزيد من الجهد والتعبئة الجماعية، فإن المؤشرات المحققة اليوم تؤكد أننا نسير:

في الاتجاه الصحيح،

وأن الإصلاح الذي أطلقناه لم يعد مجرد وعود أو تصورات،

بل أصبح واقعا ملموسا داخل المؤسسات التعليمية وفي حياة ملايين

الأسر المغربية.

إن الاستثمار الحقيقي للأمم لا يقتصر على الحجر والبنائيات، بل يتمثل أساسا في الإنسان. والتعليم هو الاستثمار الأسمى الذي تصنع به الدول مستقبلها، وتحمي به وحدتها، وتضمن به تنافسيتها وازدهارها.

ولهذا سنواصل، بكل عزم ومسؤولية، ترسيخ مدرسة الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص، مدرسة تمنح لكل طفل مغربي الحق في النجاح، ولكل أسرة الأمل في المستقبل، ولكل وطن أسباب التقدم والريادة.

إنها مدرسة الدولة الاجتماعية التي نؤمن بها، ومدرسة المغرب الصاعد الذي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مغرب الكفاءات والفرص والعدالة الاجتماعية.

شكرا لكم